# القوى العاملة
# كمدخل للإنتاج والإنتاجية

**الدكتور**
**ابراهيم حلمى عبد الرحمن**
وزير التخطيط الأسبق

ان اختيارى لموضوع القوى العاملة هو اختيار كمدخل من مداخل الانتاج والانتاجية واحب ان نتذكران بعض الأرقام وبصفة تقريبية.. ان القوى العاملة فى مصر تبلغ حوالى ١٢ مليون بحسب التعريفات المتعارف عليها . وان نسبة السكان الذين يبلغ عمرهم فوق الأربعين عاما من القوى العاملة أقل من ٣٠٪ وبمقارنة هذه النسبة بالدول المتقدمة تعتبر نسبة ضعيفة ففى الدول المتقدمة تصل هذه النسبة الى ٤٠٪ أو ما يقرب من هذه النسبة ، والانتاجية مرتفعة جدا للفرد . وبالتوقعات المختلفة التى نشرت فان قوة العمل تزيد زيادة سنوية من ٣٪ الى ٤٪ أى بما يعادل نصف مليون سنويا .. ففى الخمس سنوات القادمة سيزيدون بمقدار ثلاثة ملايين على ١٢ مليون لتصبح ١٥ مليون نسمة . وكما تقول التقديرات ايضا بأنه على نهاية سنة ٢٠٠٠ يمكن أن تصل قوة العمل الى الضعف من ١٢ أى ٢٤ مليون .

**القوى العاملة وتوزيعها قطاعيا :**

والسؤال الآن .. أين يعمل الاثنى عشر مليون نسمة ، وماذا ينتجون ؟ وأين يعمل الخمسة عشر الفا الذين سيدخلون سوق العمل فى نهاية الخطة الخمسية التى اعلنت هذا الأسبوع ؟ وأين ستذهب هذه الزيادات الجديدة التى ستأتى فى العشرين سنة القادمين أين سيذهبون والمقدر لها ضعف الاثنى عشر مليونا فى سنة ٢٠٠٠ ؟.

اننى أعتبر هذا السؤال هو محور الحديث الذى يعطينا مدخلا خاصا بقوة العمل والسكان وفى نفس الوقت طالما أننا نتحدث على ان الاثنى عشر مليونا يعملون فسنتحدث عن الانتاج وما ينتجون فسنقول ان انتاجية العامل

فى القطاعات المختلفة كذا ، ونتصور كيف سيكون الاتجاه فى المستقبل . وان قيمة هذه المناقشة توصلنا الى التساؤل .. اذا كانت قوة العمل ستصل الى ٢٤ مليونا سنة ٢٠٠٠ والى ١٥ مليونا سنة ١٩٨٨ هل هذه القوة معدة الاعداد المناسب لطبيعة العمل التى ستتوزع عليهم أم لا ؟.

ان الاثنى عشر مليونا الحاليين حوالى ٤٠٪ منهم فى القطاع الريفى غير الزراعى واذا أضيفوا الى القطاع الزراعى يصلون الى ٤٥٪ يعيشون خارج المدن .. فى الريف هناك تطور كبير حدث فى الخمسة عشر سنة الماضية الأخيرة بحيث أصبح الدخل كبيرا فى الريف من غير الزراعة أى الدخل ليس مصدره الانتاج الزراعى المباشر حيث بدأت القرية يكون فيها أفراد يتكسبون كموظفين حكومة أو كتجار أو أى مهنة أخرى غير مهنة الزراعة مباشرة من تجارة وتوزيع ... الخ . وظاهرة الدخل الريفى غير الزراعى هذه من المنتظر أن تزداد وهى من ملامح التطور الذى نسير فيه وقد تكون مرتبطة بأن العمالة التى تعمل فى الحقل تقل بالرغم من أن عدد السكان الريفيين لا يقل كثيرا اذ أن الاتجاه العام يقول بأن سكان الريف بالنسبة للحضر سيقلون وسيزيد سكان الحضر فى السنوات القادمة . أى أن نسبة الـ ٤٥٪ من الاثنى عشر مليونا يعملون فى الريف ، ينتجون انتاجا زراعيا وهم حوالى خمسة ملايين بالرغم من أن القطاع الزراعى قطاع ممكن أن ينسحب منه على الرغم من الظروف الحاضرة وهى ظروف فيها شىء من الارتباك لأننا نقول بأن هناك نقصا فى العمالة الزراعية وفى نفس الوقت يمكن السحب من القطاع الزراعى . وان القطاع الذى نسميه قطاع صناعى بالتعريفات التى نتفاهم عليها قطاع عام وقطاع خاص يمثل ١٣٪ أى ١ر٥٠٠ر٠٠٠ تقريبا نصفهم فى القطاع العام ونصفهم فى القطاع الخاص بما فيهم القطاع الخاص الصغير والصناعات الحرفية .

ومن ثم فان لدينا ٥ ملايين فى قطاع الزراعة ، ١ر٥ مليون فى قطاع الصناعة .. أما قطاع التشييد والبناء فيعمل به حوالى ٧٠٠ الف وهم نصف قطاع الصناعة وهو قطاع سريع النمو فقد يكون من أسرع القطاعات فى السنوات العشر الماضية وفى قطاع النقل والمواصلات حوالى ٥٪ وبذلك يكون الباقى حوالى ثلث القوى العاملة يعمل فى قطاع الخدمات حكومية وغير الحكومية أى بنسبة ٣٥٪ وهذه نسبة مرتفعة بالنسبة للدول النامية وفى الدول المتقدمة تصل هذه النسبة الى ٥٠٪ على أساس نوعية مختلفة من الإنتاج فهذه صورة الأرقام بالتقريب .

لكن هل الثلاثة ملايين الذين سيزيدون فى السنوات الخمس القادمة سيوزعون نفس التوزيع بحيث تثبت نفس النسب أم ستختلف ؟ من المعروف أن قدرة هذه القطاعات المختلفة على النمو وعلى استيعاب القوى العاملة متفاوتة وفى تقدير الذين درسوا هـذا الموضوع أن قدرة القطاع الزراعى على تحمل العمالة وامتصاصها تقل باستمرار . بحيث لو أخذنا الأربعة والعشرين مليونا المقدرين فى سنة ٢٠٠٠ فنجد أن قطاع الزراعة الذى هو عبارة عن خمسة ملايين سيصل الى ثمانية ملايين أو أقل قليلا .

وقطاع الخدمات اذا سار بالسياسة التى نسير عليها فسيزيد جدا ويكفى أن نقرر اننا فى الخمس سنوات القادمة أمامنا مشكلة خريجين تقدر بحوالى مليون ونحن نعمل عملية استيعاب الخريجين. وأن القطاع الحكومى لديه ٢ مليون نسمة فهل سيستطيع أن يتحمل مليونا آخر ؟ أعتقد أنه من الصعب جدا أن يتحمل هذا العدد . والقطاع الصناعى به ١ر٥ مليون بالقطاعين العام والخاص ومن المعروف أن التقدم فى القطاع الصناعى لا يزيد بزيادة العمالة ولكنه يزيد فى الانتاجية نتيجة التحسن فى التكنولوجيا وفى التنظيم والادارة فقدرته على استيعاب القوى العاملة قدرة محدودة مع انتاجية قد ترتفع ارتفاعا كبيرا .

## الحاجة الى اعداد الزيادة المتوقعة :

كيف يمكن أن نتصور كيفية اعداد الثلاثة ملايين الزائدة ولو أن الوقت فات ؟ أو كيف نعد الاثنى عشر مليونا القادمين لأنهم يعدون داخل جهاز التعليم وجهاز التدريب بالدولة وداخل جهاز التنظيم وتوزيعهم على القطاعات المختلفة بحسب فرص العمل التى تخلق بحيث يكون لدينا الانتاج الذى نريده فى سنة ٢٠٠٠ ؟.

ان الانتاج الذى نبغيه فى سنة ٢٠٠٠ فى القطاع الزراعى حسب التقديرات الخاصة بزيادته من ٢ ــ ٣ مرات مع ٥٠٪ زيادة فى العمالة . وقطاع الخدمات يمكن أن يزيد لأنها عملية انفاق والذين يحسبون الدخل القومى يعتبرون كل انفاق زيادة فى الدخل ــ طبعا مع التضخم السائد ــ يقابله زيادة فى الخدمات .. اننى قرأت فى صباح اليوم البيانات الصغيرة التى نشرت عن الخطة الخمسية التى قدمت فى الأسبوع الماضى وبها ظاهرة فى العناوين الكبيرة بأن القطاعات الانتاجية ستزيد بمعدل أكبر من قطاع الخدمات فقطاع الانتاج بـ ٨ر٦ والخدمات ٨ فاذا كان هذا صحيح فان هذا شىء جديد جدا لم يحدث فى مصر منذ سنة ١٩٣٠ حتى الآن ولم نر التفاصيل بعد فاذا كانت القطاعات الانتاجية يمكن أن تزيد بنفس المعدل

الخاص بقطاعات الخدمات فيكون هذا مكسب كبير جدا واذا كانت ستزيد القطاعات الانتاجية فانه مكسب اكبر ويمكن ان تزيد فى فترة قصيرة لأن لدينا مشروعات كثيرة نريد تقفيلها وستدخل فى الانتـــاج بسرعة وبنفقة نسبية بسيطة .

ان معـــدل الزيادة فى القطاعات الانتاجية كان اقل بكثير من الزيادة التى كانت تحدث فى قطاع الخدمات . والانتاج الذى كان يزيد فى الواقع هو انتاج لا علاقة له بالقطاعات وبالعمل فانتاج البترول لا يشغل نفسه ، والمصريون بالخارج فالتشغيل بالسالب ، وقناة السويس كل المرشدين بها ٥٠ مرشدا فليس بها تشغيل . والقطاعات التى كانت تدر الأموال ليست قطاعات تشغيل فاذا كانت هذه ظاهرة بالخطة الجديدة فهذا جيـــد .

**ملاحظة بسيطة :** اننا عندما نقول ان الزيادة الســـنوية نصف مليون فهذه هى الزيادة الصافية لأن القطاعات المنتجـــة تفقـــد افرادا بالوصول الى سن المعاش او بالوفاة او بالاستقالة فهناك تسرب من القطاعات وهناك ايضا جدد وتقديرنا ان الـــ ٥٠٠ الف نصـــفهم تسرب وبذلك يصبح الذين يدخلون جدد ٧٥٠ الف فى قطاع العمل فيكون لدينا ٧٥٠ الف فى المتوسط يدخلون من مرحلة عدم العمل اى من الطفولة او الشباب الى مرحلة العمل او طلب العمل ، منهم ٢٥٠ الف يتسلمون العمل بدلا من افراد خرجوا و ٥٠٠ الف يتسلمون عملا جديدا .. وهذه الملاحظة تضعنا بين قوسين ولقد ركز المؤتمر الاقتصادى على هذه النقطة بالذات اى لابد ان نخلق فرص عمـــل لـــ ٤٠٠ الف فرصة عمل كل سنة غير عملية التسرب الطبيعية ونريد ان نعرف اين سيذهبون وكيف سيوزعون وما انتاجيتهم وكيف نربط بين الاستثمار وبين هذه العمالة المتزايدة ؟.

## نظرة الحكومة للزيادة السكانية فى الماضى :

انه فى العشرين او الثلاثين سنة الماضية كانت مشكلة زيادة السكان وزيادة الطلب على العمل لم تكن تدرس بهذا التخطيط . والحكومة منـــذ اربعين سنة تنظر الى موضوع السكان بطريقة ذعر وكأنهم جراد قادم ، ويجب ان نبحث عن طريقة لتشغيلهم ... الخ اى ان نظرتنا الى زيادة السكان كانت نظرة ذعر وارتباك ، ولم تكن لدينا فكرة اننا نستطيع تشغيل هؤلاء الأفراد ، حيث كانت الفكرة الأساسية اننا ليست لدينا مقدرة على تشغيلهم . ولذلك فاننا نعتبر انهم لابد ان يستوعبوا لاننا ليست لدينـــا

المقدرة على أن نصارح أنفسنا ونجعلهم بطالة عادية تسير فى الشـــارع بدون أكل أو مأوى أو ايراد .

أى اننا منذ اربعين سنة نسير على سياسة معينة وهى أى الزيادة السكانية تختفى سياسيا بأى شـــكل ونحارب ظهور البطالة التى بمثابة فشل فى تشغيل الناس لأنها سياسيا من أخطر ما يمكن فاتفقنا على عـــدم اظهارها . بمعنى أن أى شخص يمكن أن يجـــد ما يكفى أن يأكل ويشرب ـــ سواء كان متعلما أم غير متعلم ـــ فى شكل وظيفة أو تكسب أو معاش وهذا ما يسمونه بالخارج ضمان البطالة أى أن هناك شبكة تحت كل من يولد فى هذه البلد فمهما كان فقيرا أو جاهلا أو مجرما فلابد أن تحميه هذه الشبكة بأن يكون لديه دخل كافى ليأكل ويشرب منه لم يعلن أحد عن هـــذه الشبكة ولكنها كانت تعبيرا عن السياسة التى كنا نسير عليها وما زلنا نسير عليها حتى الآن وهى سياسة « تخلصوا من القوى السكانية الزائدة بأى شكل من الأشكال بحيث لا تســـير فى الشوارع ولا تموت جوعا » لأن الســـير فى الشـــوارع غير مقبول سياســـيا واذا ماتوا من الجوع فلا نقبـــل ذلك لأن المجتمع به طيبة وتماسك فلابد من تأكيلهم وتشريبهم وتوظيفهم .

هـــذه ليست النظرة التى نريد التحدث عنها بالنسبة للقوى العاملة لأن القوى العاملة ثروة ولا يصح أن تهدر بهذا الشكل والذى يحدث الآن هو اهدار للقوى العاملة اهدار اجتماعى وسياسى لأسباب يمكن أن تكون شريفة وكبيرة ولكن فى الحقيقة انهـــا من الواقع الذى نتحدث عنه فهـــل من الممكن فى السنوات القادمة أن نغير تفكيرنا من القوى العاملة من مصيبة نريد تفاديها الى ثروة نستفيد منها ؟.

البيانات تقول بأن هناك قائمة تضم الاثنى عشر مليونا الذين يعملون والذين سيكونون ١٥ مليـــونا ثم ٢٤ مليـــونا فاذا لم يعملوا فمن اين نأتى بالأموال والطعام لأنهم هم الذين يعولون الباقين ويبنون البلد . واذا كانت الزيادات القادمة ننظر اليها على أنها مصائب من مصائب الدهر واعترفنا بيننا وبين أنفسنا أننا لا نستطيع حل هذه المشكلة اطلاقا فلجأنا الى حلول سياسية وحلول اجتماعية مختلفة وخاصة أن هناك ضـــغطا على التعليم الجامعى ومن الضرورى أن يدخل الأبناء الجامعة ولابد أن يتخرجوا ويتوظفوا ويرقوا ... الخ . وتوسعنا فى هذا الموضوع بحيث خلقنا الشبكة الحامية التى لا تضغط على الأفراد أو على المجتمع ليصلح نفسه فسار من الســـهل ومن الهين اننا نستمر فى عملية توسيع هذه الشبكة فبدلا من أنهـــا كانت

على ارتفاع ٢٠ جنيه أصبحت أكثر ارتفاعا على مستوى ٥٠ جنيها ونزيد من كل الوسائل أن تمحو وتزيل من الوجود اى أثر لبطالة حقيقية ونضع عمالات غير حقيقية تغطى هذا وكانت النتيجة أن الاقبال على الجامعة زاد ولم يقل وكلنا معترفين انه زائد عن الحاجة والنوعية غير مناسبة والعدد أكثر من المطلوب ... الخ . اى أن التعليم بدأ ينحرف كله وجهاز التعليم من أكبر الأجهزة بالدولة فلدينا ٨ر٥ مليون فرد بالمدارس وهم الذين سيكونون بعد خمس او عشر او خمسة عشر سنة قوة العمل فالثمانية ملايين — الذين يزدادون كل سنة — داخلة فى عملية اهدار القوى العاملة من البداية منذ المرحلة الابتدائية .. هذه نقطة اساسية ونسأل هل نستطيع أن نغير تفكيرنا وعملنا بحيث أن القوى العاملة فعلا يستفاد بها وتنجح ؟.

**عدم توافر الأموال .. منطق معكوس :**

ان اكبر مشكلة فى ذهننا عند التفكير فى هذا الموضوع عدم توافر الأموال واين سنشغلهم فليست لدينا أراضى ونريد استصلاح اراضى وليست لدينا مصانع ونريد أن نقيم مصانع وليست لدينا مساكن ونريد انشاء مساكن ... الخ فنجد أن مشكلة الأموال فى ذهننا وأنها المانع ونتمنى لو أن لدينا أموالا مثل السعودية حتى يمكن أن نقيم المساكن والمصانع والمزارع .

اننى ارى من الواجب أن نراجع انفسنا فى هذه الفكرة لأن الأفراد هم الذين يأتون بالأموال أما الأموال فلا تأتى بالأفراد اننا نسير على أساس أن الفلوس هى التى تأتى بالناس ولو نبنى المصنع ونحضر الآلات فتصبح مشكلة العمال سهلة ... ولكن هذا غير صحيح فلو أن هناك عمالا ممتازين ومهندسين ممتازين واداريين ممتازين لتمكنوا من احضار الفلوس وأنشأوا المصانع بأنفسهم أو بغيرهم ... أى أن الانتاج هو الذى يخلق الفائض والفائض هو الذى يكون رأس المال ولكننا نأخذ السلسلة بالعكس فنطلب أولا احضار رأس المال ثم نبنى المصنع ، ونستصلح أرض ثم بعد ذلك نوظف الأفراد سواء أنتجوا أو لم ينتجوا . فالفكرة التى فى ذهننا اننا لا يمكن أن نستفيد من القوى العاملة لأنه ليست لدينا رؤوس الأموال . ولا سبيل الا تنزيل مستوى الخدمات ومستوى القوى الانتاجية حتى نستوعب القوى العاملة كلها بالطريقة التى نسير عليها . وتناسينا بأن هناك نوعين من الدول فى العالم : دول غنية بثرواتها المادية . وأخرى غنية بثرواتها البشرية ولكى نقيم الانتاج فنحن بحاجة الى النوعين .

**القوى العاملة هى ثروة مصر الحقيقية :**

ان بلادا مثل أمريكا وفرنسا لديهم ثروات طبيعية هائلة فلديهم أراضى زراعية وفحم وحـديد وأفراد ووسائل كثيرة ولذلك فالمجتمع غنى بثروته المالية . وهناك بلاد أخرى ثروتها المادية محدودة جـدا وأكبر مثل دولة سويسرا فليست لديها ثروة مادية غير الكهرباء والأبقار وعلى الرغم من هذا فلديهم أعلى مستوى معيشة منذ أكثر من ١٥٠ سنة . وكذلك اليابان وانجلترا نفسها ضعيفة فى الثروة المادية ولكنهـا قوية فى الثروات الأخـرى ... ومن ثم فان مصر يجب أن تدخـل ضمن نوعية البلدان التى تتركز قوتهـا فى الثروة البشرية وليست فى قوتها المادية لأن الأرض الزراعية محدودة ومهما توسعنا فيها فانها محدودة بسبب زيادة السكان وثروة البترول معقولة ولكنها غير مضمونة والباقى لا يكون سوى بالعمل من الأفراد .

واذا كان مصدر ثروتنا الحقيقى هم الأفراد ، فهل ننظر اليهم هـذه النظرة التى تهدد الأفراد وتهدد الانتاج وفى نفس الوقت ندعى الشـطارة ونقول اننا استطعنا أن نتغلب على مشكلة البطالة واستطعنا ضمان استقرار سياسى ولكن النتيجة أن مصر فى جدول الدول ــ من حيث الانتاج والدخل الذى يعده البنك الدولى كل سنة ــ مستمرة فى الانزلاق الى الخلف حيث ترجع فى ترتيبها على مستوى ١٥٥ دولة فى العالم مرتبين حسب دخلهم كل سنة أكثر من سابقها وما نراه أمامنا أن لدينا أفرادا جيدين وكل شىء ولكن مستوى المعيشة لا يرتفع كما نريد ولدينا نقص فى المديونية ونقص فى الانتاجيـة . **ان المشـكلة الأولى أننا لا ننظر الى السـكان كثروة ونهدرهم لأسـباب سياسية** واننى أرى أنها أسباب سياسية قصيرة النظر على ظن أنها براعة وفهلوة ولكنها انقلبت فوق رؤوسنا ونحن الآن فى مشكلة وهى اننا سرنا فى اتجاه وأدى بنا الى ربكة لا نستطيع أن نفك منها فى الوقت الذى طبيعة تكويننـا كمجتمع مصرى لابد أن يعمل الأفراد ليحصلوا على الأموال أكثر من تشغيل الأرض ورأس المال .

**زيادة الانتـاج بزيادة الأفراد :**

واذا حولنا هاتين القاعدتين الى القاعدة الآتية .. هل يمكن أن نرفع انتاج الاثنى عشر مليونا ؟ طبعا من الممكن ولكن يتبادر الى ذهننا ان هـذا يكون برفع الآلات القديمة واستبدالها بأخرى حديثة وان نوسـع الأراضى الزراعية ونقيم الشركات والبنوك اى أن عمليـة رأس المال تسيطر على عقولنا .. ولكن هل من الممكن أن نتناسى رأس المال ونطلب من الاثنى عشر

مليونا زيادة الانتاج دون زيادة راس المال أو زيادتها بنسبة محدودة ؟ وهل من الممكن لهؤلاء الافراد أن يعملوا بصورة أفضل وينتجون اكثر طبعا سنحتاج الى راس مال ولكن على أن تكون النسبة أقل وهذا هو السؤال الذى يحدد المستقبل الاقتصادى لهذا المجتمع ، وهذه هى النقطة الأساسية بالنسبة للاقتصاد المصرى فى السنوات القادمة ويجب أن تكون هى المحور الذى تخرج منه القرارات الأخرى فلا تكون المسألة الخامسة او السادسة .

ولكن كيف يمكن أن نحول القوى البشرية الموجودة الى قوى اكثر انتاجا ؟ كيف نخلق فرص عمل للأعداد المتزايدة بحيث يدخلون لينتجوا وليس لمجرد الركنة ؟ وكيف يمكننا أن نستفيد من الأوضاع المختلفة بحيث أن الاثنى عشر مليونا — والذين سيصبحون ١٢ر٥ مليون السنة القادمة — يعملون ويحققون انتاجا اكبر حسب القطاعات المختلفة واننا نستخدم جميع الوسائل التي فى ايدينا لتنفيذ هذا التغيير الذى هو تنفيذ فكرى وسياسى واقتصادى ومالى .

## المؤتمر الاقتصادى واحتياجات القوى العاملة :

لقد تعرض المؤتمر الاقتصادى — ولأول مرة — بشكل واضح للقوى العاملة والاستثمارات المطلوبة لخلق فرص العمل اللازمة ولذلك فالحكومة لم يعجبها المؤتمر لأن المؤتمر طالب برفع الاستثمارات الى ٦ آلاف مليون سنويا فاستهزىء بهذا الرأى علنا بحجة من أين نأتى بالأموال والخطة المعلنة تضع ٣٤ مليارا فى خمس سنوات أى فى المتوسط ٧ آلاف مليون . فاما أن الاستهزاء خاطىء او الخطة خاطئة .. واننى أعتبر أن هذا سؤال يجب على حضراتكم توجيهه الى وزير التخطيط والى رئيس الوزراء .. هل صحيح سيكون هناك ٦ آلاف مليون استثمارات أم لا ؟ واذا أجاب بنعم فالخطة سليمة ويكون الاستهزاء السابق غير صحيح .. واذا أجاب بالنفى وان هذا كلام يقال فقط فالخطة تكون كلاما فارغا والاستهزاء الذى قيل صحيح .

ان المؤتمر الاقتصادى عندما قرر الستة آلاف كان هذا تقدير عام أساسه أن نستوعب ونخلق ٤٠٠ الف فرصة عمل جديدة بمتوسط ١٥ الف جنيه رأس مال لفرصة العمل .. صحيح المؤتمر لم يحسب بالورقة والقلم كيفية خلق فرصة العمل فى الصناعة بكذا أو فى الزراعة بكذا ولكنه كان تقدير متوسط ، وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلت فليس هناك جهازا واحدا فى الدولة سواء جهاز

تخطيط أم جهاز مالى يسأل هل يمكن بالستة آلاف مليون جنيه خلق ٤٠٠ الف فرصة عمل أم لا ؟ وكيف يمكن توزيع هذه الفرص على القطاعات المختلفة الزراعة والصناعة والخدمات ؟ وبالتالى وماذا تكون مشروعات الزراعة ، وما مشروعات الخدمات .. وبالتالى فالتعليم يجب أن يعد العمال باتجاهات معينة وبالتالى تكون سياسة الدولة كذا وكذا .. كل هذا ممكن فاذا بدأنا من هـذه النقطة ونستدرج نصـل الى السياسات الزراعية والصناعية والمالية والتعليمية التى تتفق مع هدف تشغيل ٤٠٠ الف زيادة سنوية .. ولكن للأسف هذا لم يحدث ؟.

**مسالك القوى العاملة :**

ان ٥٠٠ الف تقريبا يعادلون ٧٥٠ الف يدخلون كل سـنة وذهبنـا للوزارات وللمصـالح وسألناهم من اين يأتى ٧٥٠ الف عامـل جـديد ، هل من الشارع أم من المدرسة أم من الجامعة أم من الحقول ؟ اى ما هى المسالك والدروب التى تضـع ٧٥٠ الف فى سوق العمل سنويا وخاصة موضوع التعليم وهل التعليم يعد الـ ٧٥٠ أم يعد ١٠٠ الف أم ٢٠٠ الف ؟.

ان جهاز الاحصاء ليس لديه بيانات الا عن تعيين الخريجين فى القوى العاملة التى هى القوى العاطلة وانى أسألكم كرؤساء شركات من أين يأتى كل العمال الجـدد ؟ من الورش أم من التلمذة الصـناعية أم من المدارس الصناعية أم يأتى خام ويتعلم داخل المصنع بطريقة من الطرق ؟. اننا نعرف أن ابن الفلاح يتعلم تدريجيا من والده وهو التعليم الذاتى ، والنجار يتعلم النجارة عن طريق عملية الصبية . ولكن هذا الموضوع لابد من أن يتطور فلا يمكن أن نعلم ٧٥٠ الف فرد عن طريق التلمـذة او الممارسة الذاتيـة قد يكون جزءا كبيرا من هذا العدد بهذه الطريقة لأن جزءا كبيرا منها لا يحتاج الى خبرة كبيرة ويمكن أن يكتسب الخبرة . ولكن هناك مهن حاكمة قد تصل الى ٢٠٠ الف لا يمكن اكتسابها بالممارسة وخاصة ان جهاز التعليم قتـل الصبية لأنه لابد للصبى أن يكون فى سـن معين ولابد أن يعمـل له تأمين اجتماعى .. وكان التساؤل الأساسى .. من أين يأتى هؤلاء الأفراد الذين يدخلون سوق العمل ؟ فوجدنا أن البلد لم تفكر اطلاقا فى هذا الموضوع ، أن مراكز التـدريب التى أنشأتها وزارة الصناعة فى الخمسـينات أقفلت فى الستينات والآن لديهم مراكز ولا يجدون طلبة ليدخلوا هذه المراكز .

## مراكز التدريب .. ومدرسة الامام يحيى :

ان المقاولين العرب انشأوا مراكز تدريب ولم يجدوا أفرادا لتدخل هذه المراكز ان هذه المراكز تعطيهم حوالى ٨٠ قرشا فى اليوم وهذا غير كاف لأن الفرد يجد أمامه فرصة لأن يعمل ساعتين ليتقاضى خمسة جنيهات أى أننا أصبحنا كالامام يحيى الذى أقاموا له مدرسة ومدرستين وفى النهاية طلب أن يأتوا بالتلاميذ ، اننا وصلنا الى أن المجتمع يلفظ التدريب ويلفظ أن يتعلم ليصبح راقيا لأن القواعد العامة أن يدخل فى المهنة كمبتدىء . فى حين أنه يحصل على شهادة مزورة بأنه سباك ماهر ويصل الى عامل ماهر يحصل على أساسها ليصبح أسطى وباشمهندس بدون أى شىء ، مثله مثل خريج الجامعة الذى لا يفهم شىء فندخله ونخرجه وكيل وزارة . وأصبحت المسألة شبكة .. فلماذا أتعلم ؟ ان الكويتيين والسعوديين وأبناؤهم لا يتعلمون لأنهم أصحاب أموال بل يكتفون باستئجار مصريين يديرون لهم العمل ويعمل عليهم مديرا .. ولكننا سنعمل مديرين على من ؟.

وحكاية توزيع الدخل اننى ترجمتها بأننا لا نريد أن يسقط أحد من قاع القفة أى أن قاع القفة يحملنا كلنا واذا سقط أحد نجرى ونحمله . وهذا يجعل المجتمع يتحول الى تكية من أحسن ما يمكن . وتكية لها عناوين فلسفية اجتماعية وسياسية اشتراكية رأسمالية انفتاحية انغلاقية وكلها تكية . فبعد أن كنا نظام ملكى أصبحنا نظام جمهورى ، وكنا نظام مغلق أصبحنا منتجين ، وكنا فقراء أصبحنا أغنياء ولكن الأسلوب كله يسير على هذا الأساس .

## كيف نرفع مستوى القوى العاملة ؟

أعود ثانية للمؤتمر الاقتصادى والمفروض انه فشل فى راى الحكومة وأقول ان المؤتمر قال الآتى — وهو مكتوب ومسجل فى الكتاب منذ العام الماضى — اذا كنا نريد أن نشغل ٤٠٠ ألف ونرتب الاستثمارات لكى نخلق هذه الفرص وتنمية القوى البشرية واستخدامها تكون نقطة الأساس فى التنمية وتنمية القوى البشرية يجب أن تتجه الى أربعة أنواع :

**الأول** — القوى العاملة Skilled Labor العمال المهرة على جميع القطاعات .

**الثـــانى ــ** المنظمون Manegement وهم المديرون الذين يديرون العمال ســـواء فى القطـــاع الخاص أو العـــام فعملية الادارة مهمة جـــدا لأنه بدونهم لا يعمل الأفراد .

**الثالث ــ** التخطيط فلابد أن يكون على مســـتوى الدولة كلها وعلى المستويات المختلفة يكون هناك تخطيط على الاتجاهات العامة والسياسات العامة متناسقة تساعد الأفراد والجماعات المحليـــة والمنشـــآت الصغيرة أن تتجه كلها الى الاتجاه الانتاجى وليس الاتجاه العكسى .

**الرابع ــ** التكنولوجيا وهى الخبرة التكنولوجية الحديثـــة أو القديمة بحيث تكون مناسبة . فليست التكنولوجيا فى الهندسة فقط ولكنها أيضـــا فى الطب وفى الزراعة وفى المحاسبة وفى الادارة وفى التعليم أى أن المعرفة الدولية تكون موجودة .

هذه هى الاتجاهات الأربع التى نحن بحاجة الى تقويتها حتى تتحول القوى البشرية من قوى قليلة الانتاج الى قوى بشرية سريعة الانتـــاج . وبعد أن بحثنا هذه الاتجاهات الأربع وجدنا أن سياسة الدولة فى الثلاثين سنة الماضية ضد كل واحدة منهم على الخط المستقيم . فكلكم تعلمون الموقف من العمالة الماهرة ، والتنظيم والادارة أصبحت الترقيـــة فيهـــا بالأقدمية والتخطيط نسيناه والتكنولوجيا نعتمد فيها على الأجانب وتحولت فى عقولنا الى مجموعة عـــدد وآلات نشتريهـــا من الخارج ولكن الموجودين بالبـــلد لا يفكرون فيهـــا .

هذه العناصر الأربعة طالب المؤتمر الاقتصادى باعتناء بها وكما طالب بتخصيص ٥٪ من قيمة الاستثمارات للعناية بهذه الاتجاهات الأربعة بحيث اذا كان الاستثمار ٤ آلاف مليون فتكون المبانى والعـــدد بـــ ٩٥٪ منهـــا ويترك ٥٪ توجـــه الى زيادة استخدام القوى البشرية وتدريبهـــا بمعنى أن الأربعـــة عناصر السابقة ليست للعمال فقط .. فاستكثرت الحكومة مائتى مليون للتدريب وذلك لأنه فى أذهاننـــا أن عملية التنميـــة هى عملية استثمار وانفاق وبناء لدرجة أننا انزلقنا فى هـــذه الحكاية وأصبحت مهمة وزير التخطيط مهمة استثمارات ، وأن وزير التخطيط المفروض أنه يتحدث عن الخطة وسياسة الدولة فى التدريب والسياسة الخارجيـــة والسياسة المالية كيف يمكن لها أن تقيم التنمية لأنه وزير تنمية . انهم فصلوا الانفاق الى انفـــاق جارى لدى وزير الماليـــة باب أول وباب ثانى . وباب ثالث للاستثمار واطلقوا عليه التخطيط . أى أنه تأكد لنا أن التخطيط هو استثمار لدرجة أن وزير التخطيط اصبح وزير استثمارات .. وليس فى هـــذا مانع

من أن يكون وزيرا للاستثمارات ولكن على أن تكون الاستثمار جزء من التخطيط بالاضافة الى القوى العاملة والتكنولوجيا والتدريب والانتاجية .

وقد جلست مع وزير التعليم — وهو رجل فاضل ومحترم جدا ومن أحسن الدارسين للمسألة — وسألته انك المسئول عن التعليم ولديك ٨ر٥ مليون يتعلمون فى المدارس كم فرد يتدرب قال : اننى وزير تعليم . وعندما سألنا وزير القوى العاملة قال : ان لدى قسم للاشراق . وقسم آخر للتوجيه المهنى أى يوجه الشباب الى المهن التى يرغبون فيها سواء سمكرى أو نجار كما يفعلون فى مدارس سويسرا والباقى كله قوى عاملة . الاشراق هم الصبية الذين لا يدخلون معاهد تدريب . والتلمذة الصناعية هم الذين يدخلون معهد لمدة ثلاث سنوات ليتخرج مشرف . والسيدة وزيرة الشئون الاجتماعية تمنع هذا الاشراق من ناحية أخرى لأنه ضد مصلحة الصبية لأنهم لابد وأن يقعدوا لسن ١٦ سنة ومفتش الشئون الاجتماعية يقوم بالتفتيش عليهم والنتيجة أن الدولة لم تأخذ بالها من أن هناك فارقا بين التعليم والتدريب والعمل فهذه ثلاث مراحل متتالية .

**التدريب ضرورى بعد التعليم :**

جميع دول العالم لا تعتبر أن التعليم كافيا لأن ينتقل مباشرة من التعليم للعمل بل لابد من فترة تدريب أو تهيئة فى المنتصف واننا نريد أن نخلق الطريق الذى فى المنتصف ما بين التعليم والعمل وهو طريق التدريب وبالبحث مع رجال الصناعة وجدنا أن هناك ثلاثين الف محل تدريبى منظم لقوة عمل تقدر بـ ١٢ مليون مع أن هناك مراكز تدريب تبحث عن تلاميذ .

ان وزير التعليم متفق معنا تمام الاتفاق على أن التعليم يمهد للعمل ولكن لابد من فترة تدريب فالذى يتخرج من الحقوق يمكث سنتين تحت التدريب . والطبيب يظل ثلاث سنوات تحت التدريب كطبيب امتياز وكطبيب كذا ... الخ قبل أن يقوم باجراء العمليات الجراحية .. فالمفروض أن تكون هناك مرحلة انتقال فى المنتصف بين التعليم والعمل وهى مرحلة التدريب وهى متروكة فى البلد اطلاقا لدرجة أن تعريفها غير موجود فعندما نطلب تخصيص ٥٪ من الاستثمارات الثابتة لعمليات التدريب والتنظيم والتكنولوجى الذى يغير انتاجية القوى العاملة فهذا كان من الأهداف الأساسية التى نتحدث عنها .

## المجتمع السياسى ومشكلة العمالة :

ان مشكلة العمالة ما زالت مشكلة ضخمة فى المجتمع المصرى والطريقة التى نسير عليها بأن ندخل التلاميذ المدارس لننفق عليهم ونخرجهم ثم نضعهم فى المدارس فانهم ١٥٠ الفا من خيرة الشباب لدينا ، اننى أعتبر أن هـذه عملية اهدار ولكنهم يقولون انها ضرورة اجتماعية واننا عندما نطالب بتشغيل هؤلاء بدلا من اهدارهم . وهذه مشكلة سياسية ومجتمعنا السياسى رفض أن يناقش هذه المشكلة مناقشة صريحة منذ ثلاثين أو اربعين سنة وارتحنا الى هـذا الاتجاه .

المناقشة السياسية لابد انها ستأتى لأنه لا يمكن الاستمرار فى الأساليب التى نعيش عليها وهى اهدار القوى العاملة ولكن هل تأتى بشكل أو بآخر ولكن المشكلة ستظهر اما فى صورة شباب فاسد أو شباب متطرف أو عاطل أو مجتمع اقتصادى متوقف فلابد ان تظهر لأنه لا يمكن ان نترك الـ ٦٠٠ الف الذين هم اكبر جهاز ديناميكى فى الدولة نظل نضع عليه ماء بارد وثلج حتى لا يتحدث ولا يعمل ونعطيه مسكنات ونقول بأننا نبنى المجتمع . بالعكس فان هذا المجتمع سينفجر بشكل أو بآخر .

واعتقد ان الجهاز السياسى بدأ يضع هذه القضية على الأقل كمشكلة ان العمالة ليست مجرد أن توزع الأموال على الناس ولكنها ان تكون هناك فرص عمل حقيقية ولابد من دراستها لأننا لا يمكن أن نجابه الخمسة عشر مليونا القادمين فى العشرين سـنة القادمة ونوظفهم جميعهم فى الحـكومة أو نجعلهم يهاجرون للخارج . وهـذه هى الفكرة الأساسية فى أن نتحول فى تفكيرنا نحو القوى البشرية وان نعتبرها قضية قادمة ونريد التخلص منها الى أن نعتبرهم الثروة الحقيقية ونعد أنفسنا ونعد هؤلاء لأن يقوموا بالدور الحقيقى فى القطاعات المختلفـة وستكون الاستثمارات والتعـليم وسياسة الأجور وسياسة التوظيف كل هذه وسائل وسياسات تعد لتؤدى الى هـذا الغرض لأنه بدون هذا الغرض لا يمكن للمجتمع أن يسير .

## خطر الاعتماد على موارد خارجية :

بالطبع هناك أهداف قصيرة ، فوزير المالية مثلا لديه ميزانية ويريد موازنتها الآن والوزراء لا يريدون انقاص ميزانيات وزاراتهم فيذهب للبنك المركزى ليطبع أوراق بنكنوت وهذه سياسة قصيرة والمجتمع معترف بأن هذه سياسة قصيرة ولا مانع من أن نسلكها . ولكن الذى لا يمكن الاستمرار فيه اننا نستمر فى هذا المجتمع بهذه القوى البشرية الجيدة نسبيا وان نمنعها

من العمل ولا نهيئها لأن تقوم بدور حقيقى ونتابع سياسة الاستيعاب وسياسة قاع القفة حتى لا يسقط منها أحد وتكون النتيجة أن الاقتصاد معتمد على موارد خارجية والاعتماد على الموارد الخارجية يزداد سنة بعد أخرى . فلو أن أمريكا أوقفت المليار الذى تعطيه لنا والذى ثلثه قمح فماذا سيحدث ؟!. ولو أن البترول المصرى حدث له ما حدث لبترول ليبيا — والتى لم تعد قادرة على دفع كمبيالاتها نتيجة محاربة أمريكا لهم فى سوق البترول العالمية وسوق البترول انخفض من ٣٥ دولار الى ٢٨ دولار — ولو أن المصريين الذين يعملون بالخارج قد استغنى عن عدد منهم وخاصة بعد حرب العراق وايران وتهديد دول الخليج ، وأن وزير الكويت يشكو من وجود عجز فى ميزانيته لأول مرة هذا العام فقد ضيقوا قليلا فى الانفاق على العمال الآتيين من الخارج ان عشرات الألوف من العاملين المصريين عائدين فاذا لم يكن اعتمادنا فى الأساس مرسوم على أساس سياسة واضحة ومحورها الأساسى هو الثروة الكبرى فى مصر وهى القوى البشرية وهى القوى العاملة بيدها بمهارة وأيضا قوة مفكرة ومنظمة وقادرة على العطاء .

## ضرورة اعادة التنظيم :

ان اعادة التنظيم تكون باخراج فكرة أن وزير التخطيط هو وزير استثمارات . ونخرج من عقولنا أن التنمية هى بناء مصانع فقط وليست بناء افراد وأن الاستيعاب الشكلى يؤدى الى تعطيل للقوى البشرية وليس الاستفادة منها .

اننا اذا كنا ناقشنا السادة الذين تحدثوا فى الجلسات السابقة من حيث الانتاجية فكنا سنجدهم يعطون هذا العنصر البشرى أهمية كبرى والعنصر البشرى بمعنى العمال والمنظمين والمخططين والتكنولوجيين وليس العنصر البشرى فقط هو العمالة . واذا قيل أن السياسة تقتضى هذا فاننى أرى أن على السياسة العامة أن تراجع نفسها — وأعتقد أنها بدأت تراجع نفسها — ولابد أن نقبل هذه المراجعة لنرى السياسة العامة تتطور بحيث تكون القوى البشرية قوى عاملة ومجتهدة وهذه القوى البشرية هى التى ستخلق رأس المال وستشغل المصانع وتشغل كل شىء ولا أقول مثل اليابان ولكن بربع اليابان . ولكن الدول التى عانت وحاولت أن تخرج جهد من قواها البشرية ولننظر الى سويسرا فانهم يوجدون الوسائل ويستطيعون أن يدبروا

الوسائل بحيث يمكن أن يستفيدوا لأنهم الى بداية هذا القرن فى سنة ١٩٠٠ كانت سويسرا والسويد من افقر بلاد اوروبا ولكنهما الآن من أعلى الدخول فى اوروبا ، وحدث هـذا فى خـلال من ٦٠ ــ ٧٠ سنة لأن لديهم ثروات طبيعية بسيطة ولكن القدر الأكبر من الثروة البشرية تعمل وتنظم .

لا يمكن لنا ان نقارن انفسنا بالولايات المتحـدة الأمريكية او اوروبا كمجموع لأن اوروبا فى فترة تصنيعها فى القرن الماضى هجرت ١٥٠ مليون الى أمريكا واستراليا وجنوب أفريقية فكانت هناك عمليات سحب للزيادات بحيث ارتفع مستوى المقيم بالبلاد والذين هاجروا الى البلاد الأخرى وجدوا ثروات طبيعية لا نهـاية لها وكانوا يخرجون هـذه الثروات بأى خبرة . فالحضارة الغربية نجحت نجاحا كبيرا فى ظروف معينة فيهـا فتح لمناطق ثروات طبيعية ضخمة جدا فى العالم الجديد وهجرة مستمرة لهـذه المناطق وفى نفس الوقت زيادة تكنولوجية كبيرة وبالتالى ارتفع مستواهم . ولو ان اوروبا لم تهجر هذا العدد من خلال القرن التاسع عشر فلا يمكن انها كانت قد ارتفعت الى هذا المستوى الا بتكنولوجيا اخرى .

الدول الاشتراكية فى الواقع متعبة من اجـل ان تحقق ارتفاعا كبيرا فى مستواها لأنها غير قادرة على تهجر كثير وليس لديهـا تكوين راسمالى كاف ــ وليس هذا اتجاه لليمين او لليسار ــ ولكننا عندما نحلل تحليـلا اقتصاديا لظروف التنمية نجد أن الدول الاشتراكية استطاعت أن ترتفـع فى خمسين سنة بهذا المستوى دون أن تكون منهم عملية سحب كالتى حدثت لأوروبا او عمليات استثمار كالتى حدثت للدول الناميـة . وبذلك يمكن ان أجيب على التساؤل الذى يقول هـل قوانا البشرية الموجودة نستطيع أن نحولها من حالة الركود والاهدار وقاع القفة الى قوى منتجة ولو تدريجيا ؟ أقول بأن هـذا سيحتاج الى تغيير جهاز التعليم وأجهزة كثيرة فى هـذا الموضـوع .

أعتقد أن وجود الدول العربية من جوارنا وخاصة الدول البترولية يكون من العوامل المساعدة ليس على أسـاس هجرة المصريين ولكن على أساس أن هناك منطقة راس مال كبير يمكن أن نستخدمها كمعينة لنا ومعاونة

فى عملية هـذا التحول بحيث ان القـوى البشرية المصرية التى ستكون ٢٤ مليونا يمكن ان تنتج انتاجا يحقق المستوى المطلوب .

وفى احدى اللجان التى تفرعت عن المؤتمر الاقتصادى درسنا بعض هذه المعالم ومعنا وزير التعليم ووزير القوى العاملة ووزير التنمية الادارية واستمعنا الى ملاحظات جاءت لنا من هيئات دولية وحاولنا أن نضـع أمام الحكومة برنامج ليس بمائتى مليون ولكن بخمسين مليونا هذا العام ونسميه البرنامج القومى للتنمية البشرية واذا نجح هذا البرنامج يمكن أن يزيد حتى يصـل الى نسبة ٥٪ التى قدرت بمسـتوى مطلوب فى سنتين أو ثلاثة . وهناك اشياء يمكن أن تتم بسرعة واشياء أخرى تحتـاج الى وقت أطول ولكننا نرى أن جميع المشكلات التى نراها يمكن أن ينظر اليها من خـلال هذه النظرة ليكون هناك توفيق بين السياسة الزراعية والسياسة الصناعية والسياسة المالية وسياسة تنمية القوى البشرية .. اما اننا نترك الأفراد يهدرون ونحاول أن نكتمهم فاننى اعتقد أن هـذه العملية سيكون ضررها كبير والذى اصبح كذلك الآن .. وشـكرا .